

استخراج القواعد الأصولية والفقهية من الشرح الكبير على المقنع

| كتاب البيع | المجلس الرابع

عبدالمحسن الزامل

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على نبينا محمد وعلى آل واصحابه واتباعه باحسان الى يوم الدين. لا زال كلام في كتاب الشرح الكبير في كتاب البيوع كان الموقف انتهى عند قوله رحمة الله مسألة - 00:00:00

الا انه لا يجوز له الدخول الى ملك غيره بغير اذنه لانه تصرف في ملك الغير بغير اذنه اشبه ما لو دخل لغير ذلك وعنه يجوز بيعه وهذا مبني على انه يملك وقد ذكر هذا يتكلم - 00:00:28

عن الماء وبيع الماء وهل يملك؟ وهل بيع؟ وهل يجوز للانسان ان يمنع غيره ان يدخل ان يأخذ مثلا من هذه البئر ومن هذا البستان فيه خلاف في هذه المسألة - 00:00:45

اذا قيل انه لا يجوز له بيع نفس الماء الذي في البرد قبل ان يحوجه انه هل يجوز له ان يمنع غيره من الدخول او لا يجوز؟ فيقول لا يجوز له. لا يجوز له الدخول الى ملك غيره بغير اذنه - 00:01:05

ان يدخل احد الى ملكي فلا بد من اذنه. ثم اذا اذن له فله ان يأخذ من هذا الماء ولو بلا اذن. لانه اذن له وهذا يرجع الى قاعدة هذا يرجع الى قاعدة اه - 00:01:27

الا انه لا يجوز الدخول الى ملك غيره بغير اذنه لغيره ان يدخل الى غيرهما وهذا يرجع الى قاعدة انا نقلتها من كلام ابن رجب رحمة الله وهذا يرجع الى قاعدة ان وهي ان ما ان حرم عليه - 00:01:56

قناع بذل شيء ما سئله هل يقف على اذنه او يسقط اذنه يعني اذا قيل انه يجب بذل الماء هذا يجب بذل الماء لانه لا يملكه اذا امتنع من بذله لامتنع من بذله ولم - 00:02:14

امتنع من بذل هذا الماء فهل يجوز لغيره ان يأخذ من هذا الماء بغير اذنه هذا يقف على هذه القاعدة معنى انه ان قيل انه لا يقف اذا امتنع من بذله فلغيره ان يستنقى الى هذا الحق - 00:02:40

لانه حق له فيستنقذه بغير اذنه والاظهر والله اعلم يعني انه اذا كان الملك محظوظا مثل بستان محظوظ ونحو ذلك فانه بيده ليس له الدخول اليه. اذا كان في الارض هذه قال ذكر مصنف رحمة الله - 00:03:06

اه ذكر الفرق ان يكون ان تكون الارض محظوظة فالاستئذان من اجل الدخول اما اذا لم يكن محظوظا مثل بجدار ونحو ذلك فلو امتنع سقط يعني لو كان مثلا بئر - 00:03:30

هو الذي حفرها ومنع غيره وهذه البئر ليس لها يعني وهذا المكان ليس له يعني حرم بمعنى يمنع الدخول بجدار ومحاط به نحو ذلك في هذه الحالة لغيره يأخذ منه لانه ليس فيه انتهاك لحرمة - 00:03:48

اما اذا كان محظوظ فالاستئذان لاجل الدخول. فلو امتنع على هذا سقط اذنه ودخل والجمهور يقولون انه يملك ولا يجوز الدخول اليه بغير اذنه ثم ذكر فصلا اخر قال فصل الخلاف في بيع ذلك انما هو قبل حيازته. فاما ما يحوزه من الماء في ائمه - 00:04:18

او يأخذ من الكلف حبله او يحوز في رحله او يأخذ من الميعاد فانه يملكه بذلك بغير خلاف بين اهل العلم فان النبي صلى الله عليه وسلم قال لان يأخذ احدكم حبلا فيأخذ حزمة من حطب - 00:04:43

فيبيعها فيكيف بها ووجهه خير له من يسأل الناس اعطي او منع وهذا الخبر جاء من حديث ابي هريرة في الصحيحين وجاء عن ابي

الزبير عوام في صحيح البخاري والحديث ورد في الاحتطاب - 00:05:02

والمحض ذكر الماء ذكر الماء فهو استدل بهذا الحديث على انه يجوز له ان يبيع الماء كما يجوز له ان يأخذ ما يأخذ ويحوزه من
الخطب. لأن ان ما يحوزه في ائمه او يأخذ من - 00:05:19

آفانه يملكه بغير خلافة هذا دليل في المسألة سبق الاشارة الى ان مثل هذه المسائل التي يقع فيها الاجماع لابد ان يكون لها دليل قد
يكون نص وقد يكون - 00:05:42

قد يكون استنباط مثلاً واضح بين وهذا دليل في هذه المسألة في دلالته على الاحتطاب هذا بالنصل لأن يأخذ احدكم احبله فيحتطب
في كيف بها وجهه خير من ان يسأل الناس اعطوه او منعوه - 00:05:56

اعطوه او منعوه. في دلالة صريحة. اما الماء اما الماء اما من جهة المعنى العام. وان هذا الخطب الذي يكون مثلاً ان كما في حديث
الناس يرکعه في ثلاثة الماء والكلى والنار - 00:06:18

لما كانوا شركاء في هذا الماء وكان الذي يحاز من الخطب يجوز له بيعه كذلك الذي يحاز من الماء بنزول بيعه فهو من جهة عموم
المعنى لا فرق بين الخطب - 00:06:36

وبين الماء لانه مين ما هو مشترك بين عموم الناس الفاء لا يختص احد به الا اذا حازه وهناك عاد طرق اخرى تتعلق مثلاً بالبئر
وحرق البئر هذه مسائل اخرى. فاذا حاز لكن حين يحوزه يعني هناك مسائل فيها خلاف - 00:06:50

والماء في البئر ومسائل ليس فيها خلاف والماء المحاز الذي يخرجه ويحوزه في صهريج في بركة في شيء يخصه في انية هذا لا
خلاف فيه ولكن يمكن ايضا ان يكونوا هناك دلالة اخرى - 00:07:12

في جواز بيع الماء المحاز من هذا الدليل من جهة عموم معنا كما تقدم من جهة القياس بان يقاس على ما ورد فيه النص الذي
هو اصل في هذا الباب وهو الخطب - 00:07:30

وان يجعل هذا كفرع وهو الماء يعني عندنا اصل وفرع وعلة وحكم وعلة وحكم فيلحق هذا الفرع في هذا الاصول في هذا العصر وهو
الحاق الماء بالخطب. العلة انه محاسب مثل ما الخطب محال. الحكم الجواز - 00:07:51

واكتملت اركان القياس فيه والحاق الفرع بالاصل يشترط الا يكون الاصل شاملاً لدليل الفرع ما لو كان الاصل شامل فلا حاجة الى ان
نقيس الفرع بهذا الاصل لاننا نستغني عن هذا القياس - 00:08:20

بالعموم. مثل لو قال انسان الربا يجري الرز الحاقاً قياساً على الذرة مثلاً. على البر مثلاً لان هذا حب وهذا حب الرز فرع والذرة مثلاً
مثلاً هذا يعني البر حب وهذا حب - 00:08:46

فهذا فرع يلحق بذلك الاصل والعلة ان هذا حب وهذا حب. والحكم هو تحريم الربا. هذا فرع وهذا اصل يقال لا نحتاج ان نقيس الحب
الرز على البر ما يحتاج - 00:09:19

لان النص شامل له وهو ان الجميع حب الجميع حب من جهة المعنى مع ان بعض الادلة ربما تكون اصلح في هذا في ذكر
الحب واخذ الزكاة مثلاً - 00:09:37

ما يدل على ان المعنى المراد ان تكون هذا حب وهذا حب. فيدخل في عموم المعنى ثم ذكر ثم ذكر رحمة الله فصل واشار الى قاعدة
وقاعدة طويلة ابن القيم رحمة الله في اعلام في بدائع الفوائد - 00:10:00

قال والمشكوك فيه على ثلاثة فصل والمشكوك فيه على ثلاثة اضرب ما اصل الحظر كالذبيحة في بلدة فيها مجوس وعبدة اواثان
يذبحون فلا يجوز فلا يجوز شراؤها وان جاز ان تكون ذبيحة - 00:10:28

مسلم لان الاصل التحرير هذه قاعدة مسألة المشكوك فيه اه ذكر ما اصله الحظر وما اصله الاباحة ما اصل الحظر يبقى على الحظر
معاصر الحظر على وان كان هذا قد يقال مشكوك فيه لكن في الحقيقة هو ليس المعنى العلة كونه مشكوك في العلة في الحقيقة انه
يرجع الى اصل - 00:10:45

والتحريم البلدة الذين فيها مشركون من عامة الاوثان او مجوس مثلاً تعاملات حلو ذبيح لو كان فيه مثلاً قد يوجد فيها يعني بعض

ال المسلمين الذين يذبحون مثلا لكن هذا شيء - 00:11:15

يا علیش ظاهرا وليس غالبا بل الغالب والظاهر هو ذبائح هؤلاء المشركين ولهذا نجري الاصل وهو تحريم الذبائح وما اصل الاباحة وهذا اصل عظيم سباحة مثلا لو انسان وجد ماء متغيرا - 00:11:37

اصل الطهارة بشعب او هراش مثلا وجد عليه شيء يحتمل نجاسة نقول اصل الطهارة حتى تظهر النجاسة بلونها او طعمها او ريحها وهذا الاصل يجري في بعض العبادات والمعاملات وغيرها - 00:12:05

ما آیقع في شك فلا يلتفت اليه ثم ذكر اصل اصل اخر وهو مسألة طويلة ما لا يعرف له اصل كرجل في ماله حلال وحرام فهذا هو الشبيهة التي الاولى تركها على ما ذكرناه - 00:12:25

و عمل مما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه وجد تمرة ساقبة قال لولا اني اخشى انها تكون من الصدقة لاكلتها وهذا الحديث في الصحيحين وهذا يبين احكام الشريعة في هذا الباب وانها ميزة هذه الامور حتى يكون المؤمن - 00:12:44

على اطمئنان صراحة في هذا الباب ولله الحمد مع ان هذه هذا الاصل اه فصله ابن القيم تفصيلا عظيما في كتاب بداع الفوائد وذكر فوائد وذكر قواعد في هذا رحمة الله - 00:13:04

ثم ذكر في فصل قال احمد في من معه ثلاثة ثلاثة دراهم فيها حرام يتصدق بالثلاثة وان كان معه مائتا درهم فيها عشرة دراهم حرام تصدق دي العشرة يعني - 00:13:19

اذا كان ثلاثة دراهم حرام لما كان نسبة الدرهم الواحد الى الثلاثة نسبة كثيرة ثلث. فيقول يتصدق بالثلاثة وان كان معه مائتا درهم فيها عشرة حرام يقال يتصدق بالنتيدين يتصدق بالعشرة يعني يخرجها بنية التخلص التصدق هنا - 00:13:40

اخراجها بنية التخلص منها. قال لان هذا كثير وذاك قليل. الى قوله رحمة الله يقول لكن لما شق ذلك في الكثير ترك لاجل المشقة فيه لاجل مشقة فيه. وهذا يعود - 00:14:05

الى مسألة وقاعة وهي ان المشقة تجلب التيسير وقد يكون التعبير بقاعدة الضرر يزال اقرب منه هو ذكر رحمة الله مشقة. وقد يكون الضرر لانها اشار الى الضرر رحمة الله - 00:14:27

ولهذا يعني قال هذا و اشار اليه رحمة الله في بعض كلامه وانه يتغير بذلك اذا عمل بهذه القاعدة. ولهذا الواجب العمل بما يحصل به اليقين بزوال شبهة وجود من الحرام في مال لكن هذا اليقين - 00:14:49

ان ترتب عليه ضرر لاجل الضرر نعم وعبر الشرح بقوله ترك لاجل المشقة وقد يكون التعبير بالضرر اقرب لما يحصل على يحصل من الضرر عليه من الضرر من اخراج جميع المال الذي فيه شيء يسير من الحرام - 00:15:10

هذه القاعدة تشير ايضا او هذا يشير ايضا الى مسألة احيانا انه قد لا يمكن العمل باليقين. الاصل العمل باليقين. الواجب العمل بما يحصل به زوال الشبهة لكن لو كان العمل باليقين فيها يتربط عليه ضرر. انسان عنده مثلا مال كثير وفيه - 00:15:38

درارهم يسيرة حرام لو قيل انه لا تتحقق جوال الحرام الا باخراج هذا ما ترتب عليه ضرر ولهذا جاء في ادلة كثيرة ما يشير الى ان غلبة الظن يعمل بها. وقد نص العلماء على هذا - 00:16:05

لانه يتعرسر او قد يتعرسر العمل باليقين في كثير من الاحكام ولهذا اجري الظن مجرى اليقين في كثير من الاحكام مثلا دخول وقت الصلاة الان يكون مثلا بالتقاوي ونحو ذلك - 00:16:26

وهذا مبني على الظن في دخول وقت الصلاة. مثلا الفطر في رمضان وكذلك ايضا مسائل كثيرة يتعرسر او يتعرسر العمل باليقين من باب التيسير والاساعة نزل غلبة الظن في هذا منزلة اليقين - 00:16:42

فاقيم مقام اليقين كما تقدم والمصنف رحمة الله كثيرا ما يعبر في هذه خلافا في المسائل وهذا يقع صاحب المغني رحمة الله هو عبارة تكون مشابهة وتؤمن قولها كثيرا من كلام عمها ابي محمد - 00:17:07

رحمة الله الامام محمد المقدشي رحمة الله فيطلق ولا نعلم في هذا خلافا وهذه العبارة هي التي اختارها الامام احمد رحمة الله وانه قال لا تقول اجمع لا تدري عن الناس اختلفوا قل لكن لا اعلم فيه خلافا. ولهذا لما ذكر مسألة آبيع الطير - 00:17:32

في الهوا والسمك في الماء قال ولعنه في هذا خلافا الى غير ذلك. وهذا لياقة يقع له في كثير من العبارات رحمة الله ثم ذكر رحمة الله
مسألة يتعلق ببيع الغرر - 00:17:56

في بعض السور وبيع الغرر هذا مجمع عليه على منعه. وانه غرر وثمار ولها فلهذا بيع الغرر في هذا اه يعني يجتنب يجتنب بيع الغرر
قدر الامكان والمصنف رحمة الله بل هو الواجب اجتناب - 00:18:20

الغرر والعلماء يذكرون صورا لانه ورد فيها بعض الدليل مثل بيع السمك في الماء لهذا قال يقول رحمة الله وان اختل شاطئ ما ذكره
لم يجز بيعه لفوات الشرط بما يتعلق - 00:18:50

لبيع السمك في الماء وروي عن عمر عزيز وابن ابي ليلى فيمن له اجمه آيا يحبس السمك فيها يجوز بيعه لانه يقدر على تسليمه ظاهرا.
اشبه ما يحتاج الى مؤونة - 00:19:15

في الكيد او الوزن والنقل ولانا قول مسعود وابن عمر لا تشتروا السمك في الماء لانه غرر ولا النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع
الغرض وهذا منه ولانه لا يقدر على تسليمه الا بعد اصطياده اشبه الطير في الهواء - 00:19:28

ولانه مجهول اشبه اللبن في الذرع. وهنی مسألة فيها تفصيل تتعلق بمسألة آيا بيع السمك في الماء. ذكر تفصيل فيما لا يمكن اصطياد
ما شقه ويرى ولا يختفي مثلا. ويمكن اخذه بيسير وسهولة بان تكون البركة يسيرة واخذه يسير متسير - 00:19:48

مین هذا؟ قوله باس حديث لا تشرط السمك في الماء هذا نص على السمك في الماء فهو لو ثبت لو ثبت هذا الحديث دل نصا على
هذا ويكون داخلا في معنى الغرر الوارد في حديث هريرة انه نهى عن بيع الغرر عليه الصلاة والسلام - 00:20:08

لكن الظاهر انه من قول مسعود رضي الله عنه ولهاذا يعني قولها لانهى عن بيع السمك في الماء ان ثبت هذا الخبر وكان شاملا
لكل ما شاملا لكل ما - 00:20:30

فانه يكون تخصيص بعض السور في بيع السمك والماء بشروط من باب تخصيص العموم بالمعنى خصوصا في قوله علي زمان انها
نهى عن بيع الغرر واذا كان هذا الغرر بتقييده بشروط يزول - 00:20:53

يجون يكون من باب تخصيص العام بالمعنى الصحيح. بالمعنى الصحيح ويكون هذا هو المعنى المراد في الحديث وهو ما يتربت
عليه غر مع ان الحديث فيه خلاف ورفعه ضعيف. ولهاذا حكم بعض العلماء بانه الوقوف على عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه -
00:21:16

والله اعلم وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد - 00:21:41